الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف – إخاء - عدل

وزارة الاقتصاد والمالية

استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016 - 2030

محتويات العرض

I. المنهجية ومراحل إعداد الاستراتيجية

II. التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي

III. رؤى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك: موريتانيا كما نريدها عام 2030.

IV. التوجهات والمرتكزات الاستراتيجية

V. خطة العمل ذات الأولوية للفترة 2016 – 2020.

VI. الإطار الاقتصادي الكلي

VII. المتابعة والتقييم

I. المنهجية ومراحل إعداد الاستراتيجية

استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك مسار تشاركي

المرحلة التمهيدية: تنظيم مشاورات وطنية حول مساهمة موريتانيا في أجندة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية لما بعد 2015؛

المرحلة 1: مشاورات قطاعية وجهوية

المرحلة 2: إعداد تقارير فرق العمل حسب المرتكزات الاستراتيجية ومراعاة التكامل القطاعي؛

المرحلة 3: توطيد إعداد وثيقة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وخطة عملها الأولى

المرحلة 4: التشاور والتصديق من خلال ورشات جهوية وورشة وطنية ولقاءات على مستوى الهيئات المختصة (اللجنة الفنية لمكافحة الفقر، اللجنة الموسعة للتشاور واللجنة الوزارية المشتركة لمحاربة الفقر)

II. التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي

أ. الديناميكية الاجتماعية: الحصيلة، نقاط القوة والضعف، والتحديات والفرص المتاحة

حالة الفقر.

- تراجع الفقر: 51% عام 2001 إلى 42% عام 2008 ثم 31% عام 2014؛
- لأول مرة، تراجع عدد الفقراء من 1,4 مليون إلى 1,1 مليون ما بين 2008 – 2014.

سمات التشغيل والبطالة

- نسبة النشاط في موريتانيا: 46,63% عام 2014؛
- أهمية القطاع غير المصنف: حوالي 50% من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- نسبة البطالة: 12,8% عام 2014

الديناميكية والعائد الديمغرافي

- السكان غالبيتهم من الشباب؛
- ارتفاع متوسط العمر من 40 سنة 1960 إلى 60,3 سنة 2014؛
- حوالي ثلث السكان يعيشون في انواكشوط؛
- نافذة الفرص مفتوحة منذ 1988.

النفاذ إلى الخدمات الأساسية

- فئة الخدمات في المرتبة الثالثة من حيث الإتاحة: الانترنت (17%)، الشرطة 16,8%، المستشفى 15,5%، مرافق العدالة 12%، الخدمات المصرفية 11,2%، الصرف الصحي 9,8%، فضاءات الشباب 7,5%، البريد 4,6% الصحافة المكتوبة 3,2%

- فئة الخدمات في المرتبة الثانية من حيث الإتاحة: النقل العمومي 42,6%، الكهرباء 38,8% خدمات البريد / مركز الصحة 33,6%، الإعلام (الإذاعة، التلفزيون 32,6%)، البنى الأساسية للتعليم الثانوي 26,2%

- الخدمات الأكثر إتاحة: المدرسة الابتدائية (63,5%)، الهاتف (66,4%) ومياه الشرب (65,4%)

II. التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي

أ. الديناميكية الاجتماعية: الحصيلة، نقاط القوة والضعف، والتحديات والفرص المتاحة

الماء

- تحسين النفاذ إلى مياه الشرب (اظهر، آفطوط الساحلي، آفطوط الشرقي) وهو ما سمح برفع نسبة نفاذ السكان إلى مصادر الماء الشروب إلى 58,3% عام 2008 (المسح الدائم للظروف المعيشية) إلى 65,4% عام 2014 (مسح 2014).

الصحة

- تحسن النفاذ (استثمارات متزايدة خلال السنوات الخمس السابقة: مستشفيات، مدارس، مراكز ونقاط صحية)؛
- تحقيق نجاح كبير على مستوى مكافحة الأمراض (نقص المناعة/ السيدا، الأوبئة، السل والملاريا)؛
- رغم ذلك ارتفاع وفيات الأمهات والأطفال.

التعليم

- تقدم ملموس في مجال النفاذ، برامج واسعة لبناء وتوسيع المدارس بجميع المستويات والأسلاك؛
- تساوي الفرص أمام النوع في التعليم الأساسي فقط؛
- جودة النظام التعليمي غير كافية.

تباينات في مجالات الفضاء والنوع

- الفقر: 49% في تكانت وكيدي ماغا مقابل 14% في نواكشوط ونواذيبو؛
- الدخل: النساء 27% مقابل 73% للرجال.

البنى الأساسية في مجال النقل

- النقل: طول الطرق المعبدة 1760 كلم عام 2001، 3069 كلم عام 2010 ثم 4867 كلم عام 2014؛
- تطور في تشييد البنى الأساسية كالموانئ (توسيع ميناء نواكشوط المستقل وميناء نواذيبو وميناء تانيت) في مجال المطارات (مطار نواكشوط الدولي الجديد)

الطاقة

- إنتاج الكهرباء: 475 مليون كيلواط عام 2007 مقابل 749 مليون كيلواط عام 2015؛
- تحسن النفاذ إلى الكهرباء (38,8%) مع فوارق كبيرة بين الوسط الحضري (76,9%) والوسط الريفي (2,3%)؛

II. التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي

ب. الديناميكية الاقتصادية: الحصيلة، نقاط القوة والضعف، والتحديات والفرص المتاحة

- التركيز على التحكم في التضخم (5%)، زيادة رأس مال البنوك؛
- المعوقات: التحوطات غير كافية للديون المشكوك فيها، ضعف صيرفة الاقتصاد.

- الإبقاء على توازن الميزانية، ترشيد النفقات، توسيع الوعاء الضريبي؛
- المعوقات: مخاطر الاستدانة المفرطة والارتباط بإيرادات الصناعات الاستخراجية.

- اعتماد قوانين جديدة، النهوض بالقطاع الخاص، مكافحة الرشوة، إصلاح ظروف تعاطي الأعمال
المعوقات:النفاذ إلى التمويلات، تكاليف عوامل الإنتاج.

- نسيج اقتصادي يفتقر إلى التنوع؛
- النمو لا يساهم كثيرا في خلق فرص العمل؛
- ضعف مستوى الادخار؛
- هيمنة القطاع غير المصنف

- الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- ارتفاع معدل النمو السنوي من 4,5% (2001 - 2015)، إلى 5,2% (2011 - 2015)؛

II. التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي

ج. الحكامة والمؤسسات، السلم والأمن

توطيد الوحدة الوطنية والحماية الاجتماعية

- اعتماد نصوص حول مكافحة الاسترقاق ومخلفاته؛
- تعويض ضحايا الإرث الإنساني؛
- أنشطة وكالة التضامن.

الحريات العامة

- حافظت موريتانيا عام 2016 على مركز الصدارة في مجال حرية التعبير
- تطور هام في مجالات الاتصال وحرية الصحافة

دولة القانون، حقوق الإنسان والعدالة

- الحوار السياسي؛
- انتخابات شفافة؛
- تنصيب مجلس هيئة المعارضة الديمقراطية.
- اعتماد النظام البيومتري في الحالة المدنية

الحكامة البيئية

- التنسيق الجيد؛
- مراعاة المخاطر ذات العلاقة بالتغيرات المناخية

الاستصلاح الترابي والتنمية المحلية واللامركزية

- اللامركزية في مجال الأنشطة التنموية؛
- تنظيم هيكيلي جديد؛
- اختلال التوازن الترابي: تركيز معظم النشاط الاقتصادي في 4 مدن.

المجتمع المدني ومراقبة المواطنين للعمل الحكومي

- استراتيجية وطنية للنهوض بالمجتمع المدني؛
- انضمام موريتانيا إلى الشراكة العالمية في مجال المساءلة الاجتماعية.

II. التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي

د. خلاصة وتوصيات التشخيص والدروس المستخلصة بالنسبة للخيارات الاستراتيجية

تحديات يتعين رفعها

- تنويع الاقتصاد؛
- تعزيز قدرات المصادر البشرية وعصرنة الإدارة؛
- جودة التعليم والتكوين وملاءمتهما مع احتياجات سوق العمل؛
- النفاذ المحدود إلى خدمات الصحة الأولية بشكل عام وإلى صحة الأم والطفل؛
- تشغيل الشباب ومكافحة التطرف والغلو؛
- الوئام وحماية المجتمع؛
- توطيد المكاسب في مجال الحكامة؛
- مكافحة التهديدات البيئية (الحد من المخاطر والكوارث والتهديدات ذات العلاقة بالتغيرات المناخية).

أسس الاستراتيجية

ستراعي استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، بين أمور أخرى، الدروس المستخلصة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لتلافي مكامن النقص ورفع تحديات التنمية الاقتصادية للبلاد سبيلا إلى تحقيق نتائج سريعة في مجال تحريك النمو وخلق الظروف الأنسب لشمول هذا النمو واستمراره.

III. الرؤية المستقبلية
موريتانيا التي نريدها عام 2030

➢ *تتأسس الرؤية المستقبلية التي تنبع من توافق جميع الموريتانيين بعد مشاورات وطنية موسعة على القيم التالية:*

- مبادئ الإسلام السني المتسامح؛
- اللحمة والسلم الاجتماعي؛
- الإنصاف والتضامن؛
- الوحدة الوطنية
- العدالة والديمقراطية؛
- الشفافية وحقوق الإنسان.

➢ ضمن هذه الرؤية، ينصب الاهتمام على تحقيق اقتصاد قوي وشامل ومستدام استجابة للاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين ونفاذهم إلى الرفاه في إطار الحكامة الجيدة مع مراعاة أجندة التنمية في أفق 2030.

IV. التوجهات والمرتكزات الاستراتيجية

أ. أهداف الاستراتيجية

الرؤية

اعتماد ثلاثة مرتكزات يعزز بعضها البعض وتشكل أهدافا تعتمدتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

تعزيز الحكامة بجميع أبعادها.	تطوير رأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.	تشجيع نمو قوي وشامل ومستدام؛

IV. التوجهات والمرتكزات الاستراتيجية

ب. مرتكزات الاستراتيجية

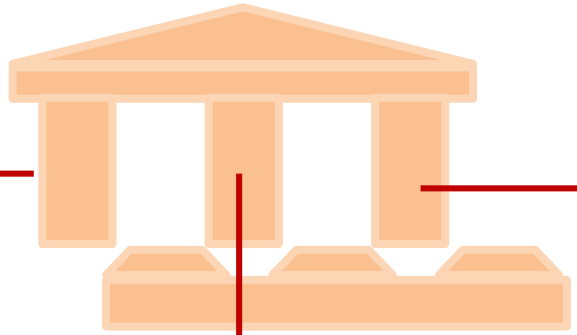

تعزيز الحكامة بكل أبعادها	تطوير رأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية	النهوض بنمو قوي ومستدام وشامل
ستعزز جميع أبعاد الحكامة وخاصة عبر توطيد دولة القانون والديمقراطية، والوئام الاجتماعي والإنصاف والأمن واحترام حقوق الإنسان وفاعلية التسيير الاقتصادي والمالي والبيئي وكذا تعميق اللامركزية.	يهدف هذا المرتكز بوجه خاص إلى تطوير رأس المال البشري عبر النهوض بجودة التعليم والصحة والنفاذ الواسع للخدمات الاجتماعية الأخرى وتعزيز الحماية الاجتماعية.	خلق الظروف الملائمة لنمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل عبر تحولات هيكلية تساعد على: (أ) بروز وتوطيد قطاعات تخلق الثروة وفرص العمل التي من شأنها أن تضمن الاندماج الاجتماعي وتلبي الطلب الداخلي وخاصة من خلال المبادرة الخصوصية والإبداع؛ (ب) تحسين القدرات في مجال التصدير وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

IV. التوجهات والمرتكزات الاستراتيجية

ج. التحولات الهيكلية المتوقعة

سيتم تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال 3 خطط عمل مدة كل منها 5 سنوات:

خطة العمل الخمسية الأولى 2016 – 2020:

- مناخ سياسي هادئ؛
- تعزيز المكاسب من خلال استكمال الورشات الجارية؛
- وضع البنى الأساسية التي تدعم النمو وظروف استغلال الموارد الطبيعية النباتية والمنجمية ويتعزز كل ذلك باستكمال الإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال والنهوض بدور القطاع الخاص؛
- تحقيق نسبة نمو اقتصادي بمعدل 5% سنويا؛
- انطلاق رأس المال البشري على طريق التحول نحو الأمام؛

خطة العمل الخمسية الثانية 2021 – 2025:

- الاقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على التنافس؛
- نسبة نمو حقيقي يناهز 10% سنويا؛
- مصادر بشرية أكثر كفاءة وتحفيزا.

خطة العمل الخمسية الثالثة 2026 – 2030:

- سيبلغ النمو الاقتصادي نسبا تفوق 12%؛
- اقتصاد أكثر كفاءة وأكثر شمولا مع حصول تحولات تتميز بتراكم رأس المال الإنتاجي؛
- تقليص نصيب الاقتصاد غير المصنف؛
- المزيد من القدرة على التكيف.

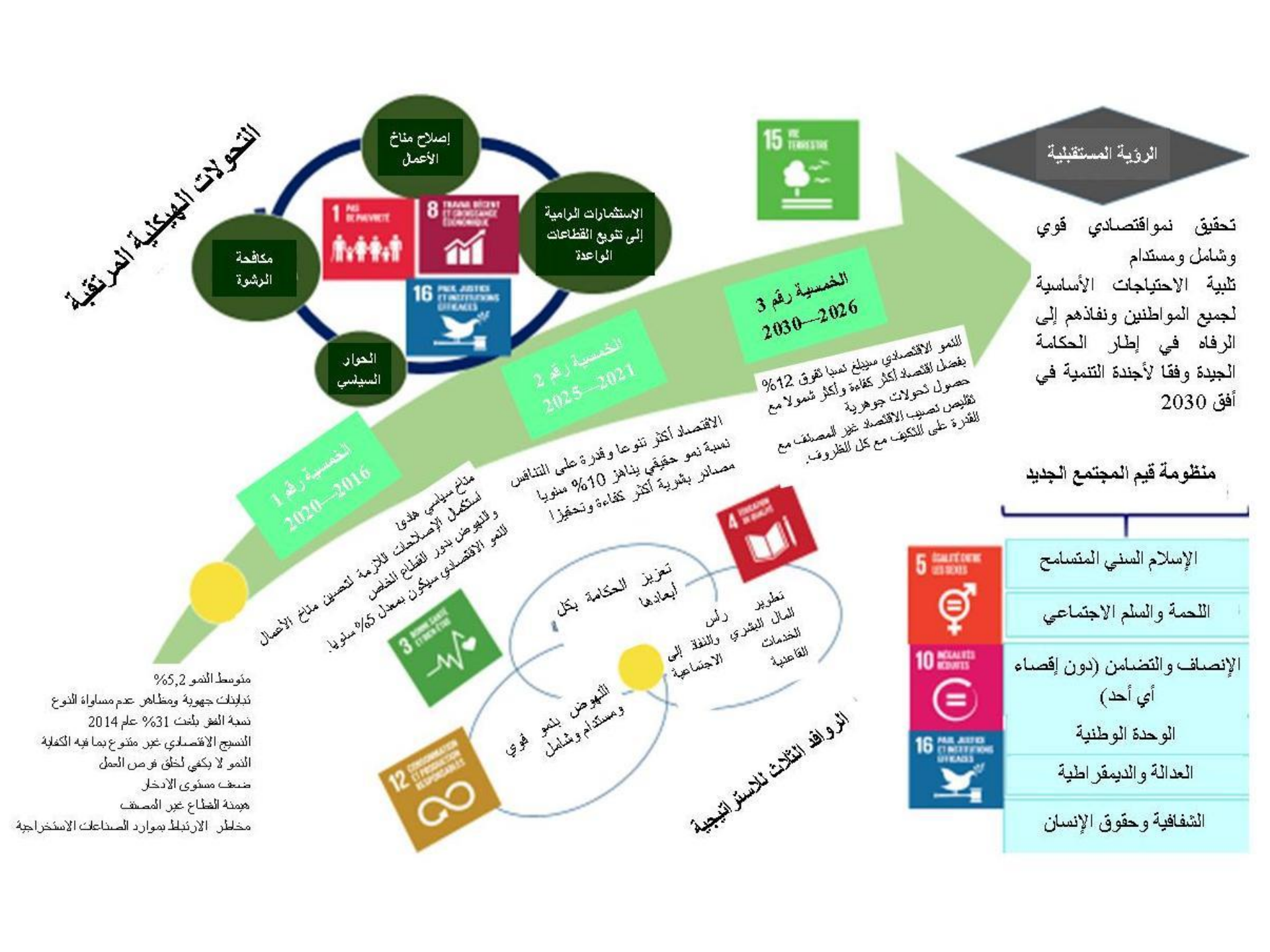
التحولات الهيكلية المرتقبة
إصلاح مناخ الأعمال
الاستثمارات الرامية إلى تنويع القطاعات الواعدة
مكافحة الرشوة
الحوار السيلسي
الخمسية رقم 1
2020—2016
مناخ سياسي هادئ
لاستكمال الإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال
وللنهوض بدور القطاع الخاص
النمو الاقتصادي سيكون بمعدل 5% سنويا
الخمسية رقم 2
2025—2021
الاقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على التنافس
نسبة نمو حقيقي يناهز 10% سنويا
مصادر بشرية أكثر كفاءة وتحفيزا
الخمسية رقم 3
2030—2026
النمو الاقتصادي سيبلغ نسبا تفوق 12%
بفضل اقتصاد أكثر كفاءة وأكثر شمولا مع
حصول تحولات جوهرية
تقليص نصيب الاقتصاد غير المصنف مع
القدرة على التكيف مع كل الظروف.
الرؤية المستقبلية
تحقيق نموا قتصادي قوي وشامل ومستدام
تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين ونفاذهم إلى الرفاه في إطار الحكامة الجيدة وفقا لأجندة التنمية في أفق 2030
منظومة قيم المجتمع الجديد
الإسلام السني المتسامح
اللحمة والسلم الاجتماعي
الإنصاف والتضامن (دون إقصاء أي أحد)
الوحدة الوطنية
العدالة والديمقراطية
الشفافية وحقوق الإنسان
الرواقد الثلاث للاستراتيجية
تعزيز الحكامة بكل أبعادها
تطوير رأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية
النهوض بنمو قوي ومستدام وشامل
متوسط النمو 5,2%
تباينات جهوية ومظاهر عدم مساواة النوع
نسبة الفقر بلغت 31% عام 2014
النسيج الاقتصادي غير متنوع بما فيه الكفاية
النمو لا يكفي لخلق فرص العمل
ضعف مستوى الادخار
هيمنة القطاع غير المصنف
مخاطر الارتباط بموارد الصناعات الاستخراجية

خطة العمل ذات الأولوية 2016 – 2020
والورشات الاستراتيجية

تتجسد هذه المرتكزات الثلاثة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك عمليا على مستوى خطة العمل الأولى (2016 - 2020) في:

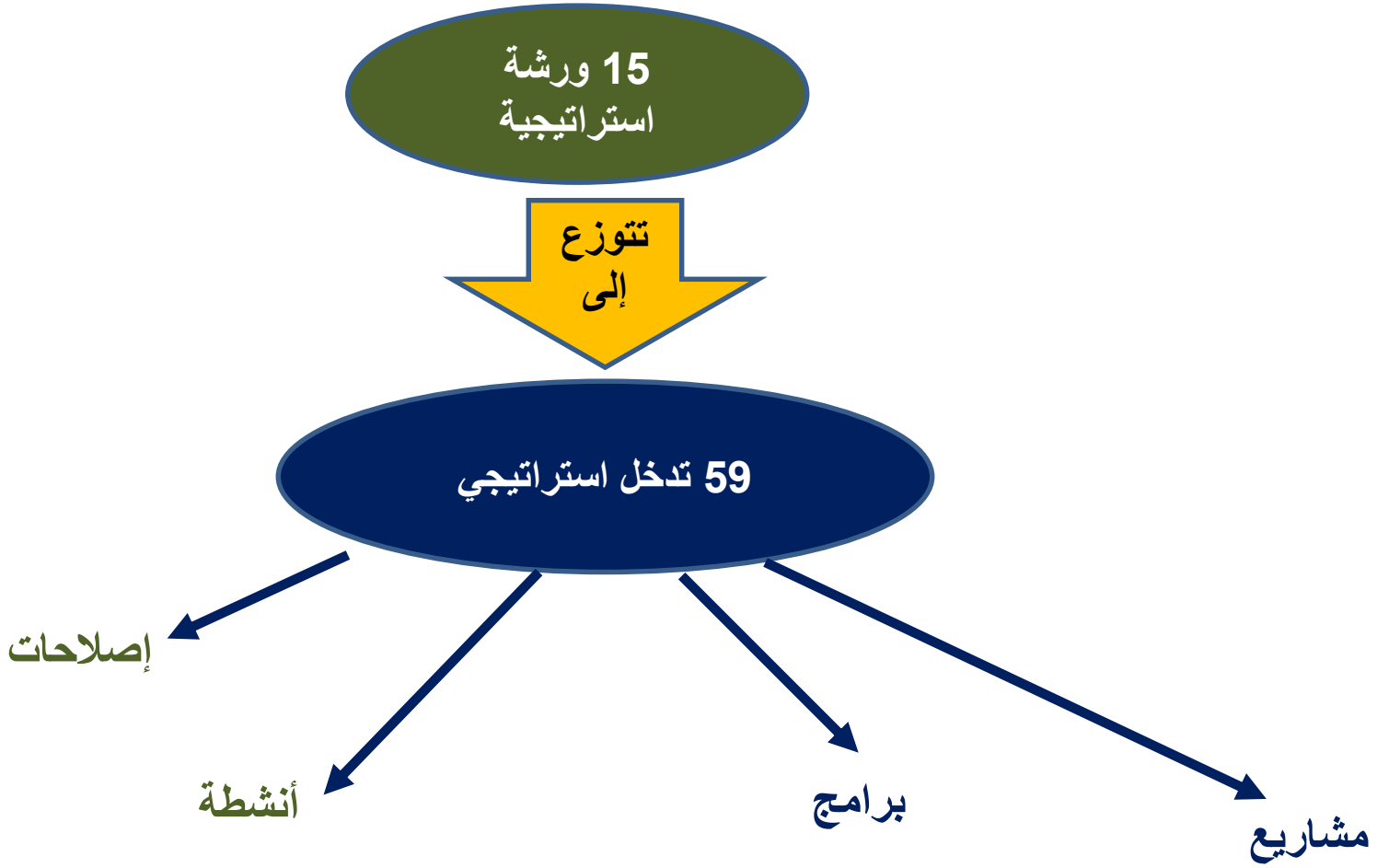

الإطار الاقتصادي الكلي والميزانوي

هناك خياران للاتجاه الذي سينحوه الاقتصاد الموريتاني خلال الخطة الخمسية الأولى من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك:

سيناريو طوعي

رؤية واقعية تنطلق من التقدم الحاصل

سيناريو طوعي ينطلق من رؤية واقعية من حيث تعزيز المقدرات الاقتصادية كنتيجة لتوطيد الإصلاحات الهيكلية وتنفيذ استراتيجيات التنمية.

عودة الانسجام بين الإطار الاقتصادي الكلي والاستراتيجيات القطاعية.

تسريع الاستثمارات خلال الخمسية مع التركيز على القطاعات الإنتاجية الأكثر شمولا: القطاع الريفي، الأنشطة المعملية، البناء والأشغال العامة، والخدمات العمومية والخصوصية.

سيناريو اتجاهي أساسي

إسقاطات تنطلق من فرضيات حذرة

النمو الاقتصادي الحقيقي: 3,2% كمعدل سنوي ما بين 2016 – 2020؛

معدل التضخم السنوي بحدود 4,2%؛

عجز التعاملات الجارية: 12,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عام 2016 على أن يتحسن الوضع تدريجيا حيث يبلغ 7,8% كمتوسط خلال الفترة 2017 – 2020؛

عجز الميزانية خارج الهبات: 2,6% من الناتج الداخلي الإجمالي باستثناء القطاع الاستخراجي عام 2016 ثم يتحسن بحيث يبلغ 1% من الناتج الداخلي الإجمالي بدون القطاع الاستخراجي خلال الفترة 2017 – 2020.

الإطار الاقتصادي الكلي والميزانوي

النمو المقارن حسب أحد السيناريوهات

	نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي 2016 - 2020				
	2016	2017	2018	2019	2020
سيناريو استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	%3,1	%5,0	%3,7	%5,0	%5,1
سيناريو الأساس	%3,1	%4,1	%1,1	%4,0	%4,0

الإطار الاقتصادي الكلي والميزانوي

التأثير على التشغيل

السنوات	خلق فرص تشغيل إضافية صافية (مقارنة مع إجمالي مكاسب النمو في الناتج الداخلي الخام)
2016	16122
2017	14525
2018	41839
2019	9672
2020	17732
مجموع الفترة 2016 - 2020	99890

الإطار الاقتصادي الكلي والميزانوي

التأثير على الفقر

المؤشر	الفترة	
نسبة الفقر النقدي	2014	%31,0
عدد الفقراء	2014	1096000
متوسط الانخفاض المتوقع سنويا في السكان تحت خط الفقر مقارنة مع إجمالي مكاسب النمو في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2016 - 2020	2020/2014	31565-
الانخفاض الكلي المتوقع سنويا في السكان تحت خط الفقر مقارنة مع إجمالي مكاسب النمو في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2016 - 2020	2020/2014	157825
عدد السكان	2013	3537368
الإسقاطات الديمغرافية لعدد السكان	2020	3959432
نسبة الفقر المتوقعة	(2020)	%23,6

الإطار الاقتصادي الكلي والميزانوي

الكلفة والتمويلات

- تبلغ كلفة خطة العمل الأولى 10,5 مليار دولار منها:
  - 5,5 مليار دولار يتعين تعبئتها؛
  - 3 مليار دولار جاهزة؛
  - 2 مليار دولار يتعين تعبئتها في إطار المشاريع التي تنفذ بموجب شراكة بين القطاعين العام والخاص.
- راجع التكاليف التفصيلية للتدخلات والمشاريع في المحلق 2 المجلد 2.

VI. متابعة وتقييم استر اتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

منظومة المتابعة والتقييم

مكونات النظام المقترح للمتابعة والتقييم

- الجهاز المؤسسي
- أدوات وآليات نظام المتابعة والتقييم وتدفق البيانات
- العوائد المتوقعة من نظام متابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

المنظومة المؤسسة للإشراف ومتابعة وتقييم
استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

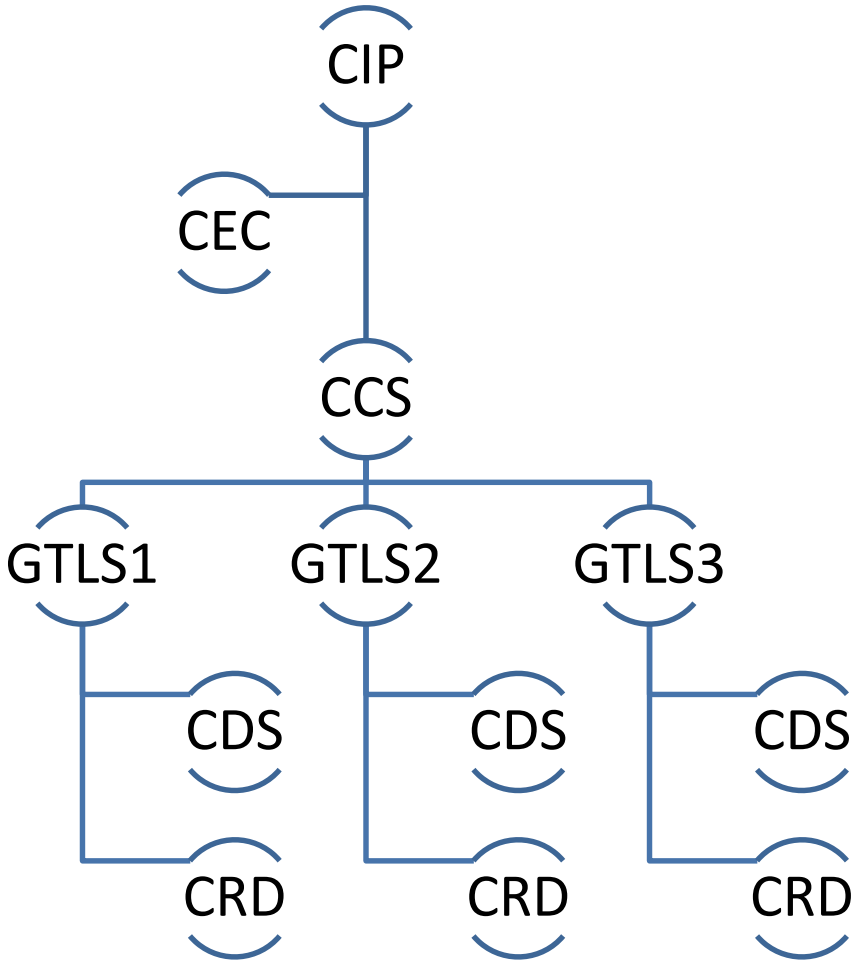

أدوات ونواتج منظومة المتابعة والتقييم

أدوات المنظومة

- جدول المؤشرات؛
- مراجع المؤشرات (قاعدة البيانات)؛
- التطبيقات المعلوماتية وقاعدة البيانات المتعلقة بالمتابعة؛
- موقع الويب للتعريف بالتقدم الذي أحرزته استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

نواتج المنظومة

المستوى الوطني

- تقرير سنوي حول تنفيذ الاستراتيجية (جلسات وطنية)؛
- ملفات صحفية؛
- تقييم خطة العمل.

المستوى القطاعي

- مذكرات نصف سنوية حول التنفيذ القطاعي؛
- مراجعات قطاعية سنوية.

المستوى الجهوي

- تقرير سنوي حول تنفيذ الاستراتيجية؛
- مراجعة جهوية سنوية.

مخاطر تنفيذ الاستراتيجية

- الوضع الأمني في شبه منطقة الساحل
- آثار التغيرات المناخية، الجفاف و الكوارث الطبيعية الأخرى
- صدمات اقتصادية مرتبطة بعوامل خارجية (طلب و أسعار عالمية)
- شح رؤوس الاموال على الصعيد العالمي بما يعيق انطلاق المشاريع المعدنية و البنى الاساسية

- ضعف الطاقة الاستيعابية للتمويلات الدولية المعباة لدى المانحين و الشركاء الفنيين و الماليين و غيرهم
- استمرار تاثير الكوارث الطبيعية و خاصة ما يتعلق منها بالاحتباس الحراري و آثاره (فيضانات، تصحر) وكذلك الجراد المهاجر وتأثيره على الاقتصاد الريفي

شكرا على حسن انتباهكم